

Distr.: General
18 January 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 17 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأعرب عن قلقي البالغ إزاء السلوك اللاأخلاقي الذي يנהجه بعض أعضاء مجلس الأمن بإساءة استخدام جلسات مجلس الأمن من أجل إثارة ادعاءات كاذبة ذات دوافع سياسية موجهة ضد دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه نظركم إلى جلسة مجلس الأمن المعقودة بشأن البند المعنون "صون سلام وأمن أوكرانيا" في 13 كانون الثاني/يناير 2023 (S/PV.9243). فخلال هذه الجلسة، كرر بعض أعضاء مجلس الأمن اتهاماتهم التي لا تستند إلى أساس الموجهة ضد جمهورية إيران الإسلامية فيما يتصل بالنزاع في أوكرانيا دون تقديم أي دليل واستنادا فقط إلى افتراءات وافتراضات خاطئة.

ويبدو واضحا للجميع أن ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، ينشرون الأكاذيب والمعلومات المضللة، مع القيام أيضا في الوقت نفسه بتطبيق تأويلات تعسفية وغير دقيقة لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) من أجل إقامة صلة خاطئة بين اتهاماتهم السخيفة الموجهة ضد إيران وذلك القرار سعيا إلى الدفع بالمخططات السياسية الخاصة بهم، على الرغم من أن هذه الدول تتجاهل عدم امتثالها للقرار 2231 (2015). وذكرت ممثلة أوكرانيا أيضا هذه الادعاءات عند إدلائها بملاحظات خلال الجلسة. وبالمثل، كرر ممثلو بعض أعضاء مجلس الأمن المنتخبين، مثل اليابان وألبانيا، تلك الادعاءات بلا مبالاة وعلى نحو غير مسؤول متجاهلين مركزهم كأعضاء في مجلس الأمن.

وجمهورية إيران الإسلامية ترفض بشكل قاطع ما وجه ضدها في الجلسة المذكورة من ادعاءات كاذبة وتلميحات غير مبررة. فموقف إيران واضح، حيث ذكرت بصريح العبارة، كما تدل على ذلك رسالتها المؤرخة 19 تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/776) الموجهة إلى الأمين العام، والرسائل المؤرخة 24 تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/794) و 6 كانون الأول/ديسمبر (S/2022/915) و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/923) الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، أن الاتهامات الموجهة ضدها فيما يتعلق باستخدام المركبات المسيرة عن بعد في النزاع الدائر في أوكرانيا ليست فحسب اتهامات لا أساس لها تماما من الصحة ولا صلة لها بقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، بل إن إيران لم تتأثر قط أي نشاط يتعارض مع قرار مجلس الأمن 2231 (2015). فالطلب الذي وجهته بعض الدول إلى الأمانة العامة لإجراء



ما يسمى بالتحقيق لا يوجد بالتالي ما يؤيده من الناحية القانونية في القرار 2231 (2015) أو مذكرة رئيس مجلس الأمن ذات الصلة (S/2016/44).

وبدلاً من الانخراط في مثل هذا السلوك غير المهني والاستفزازي وغير المسؤول والقيام في الوقت نفسه بتوجيه ادعاءات ذات دوافع سياسية لا أساس لها من الصحة ضد جمهورية إيران الإسلامية، أسدينا نصحناً للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بالامتنال الكامل والحقيقي لكافة الالتزامات القانونية الواقعة بموجب ذلك القرار على كل منها، بما في ذلك الامتناع عن أي أعمال تقوض تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

وإيران تحت الأمين العام مرة أخرى على أن يحول دون الإقدام على أي إساءة لاستخدام صيغة القرار 2231 والأمانة العامة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنزاع في أوكرانيا. وتحت إيران مجلس الأمن أيضاً على عدم استخدام سلطته للدفع بالأهداف السياسية لهؤلاء الأعضاء تحديداً. فذلك ليس من شأنه سوى إعاقة سلطة مجلس الأمن وضرب مصداقيته.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد إيرواني

السفير

الممثل الدائم